

علم السياسة و إمكانية توظيف أدوات التحليل في معرفة خصوصية المجتمع المدني في المنظور

الإسلامي

Political science and the possibility of employing analysis tools To know the specify of civil society in Islamic perspective

علي بن طاهر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، [alibentahar22@gmail.Com](mailto:alibentahar22@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/10/28 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

إن ارتباط العلوم الاجتماعية ومنها العمليات البحثية لعلم السياسة بمفاهيم نهائية جاهزة للاستخدام، من شأنها أن تُبقي توجهات البحث في مستوى واحد من التفسير والتحليل دون التنقيب عن المحتويات الأخرى التي تبقى مستترة وكامنة خلف النسق المعرفي الغربي، ولذلك تأتي أهمية هذا الموضوع لتبيان الإضافة العلمية التي يمكن أن يوفرها علم السياسية والتي تساعد الباحث في فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية خصوصا تلك التي تقع داخل النظم السياسية المغلقة. محاولة منه في إبراز ثقافتها السياسية وتحديد طبيعة علاقة دولها بمجتمعاتها المدنية ضمن الرؤية العربية الإسلامية.

كلمات مفتاحية: علم السياسة، أدوات التحليل، المجتمع المدني، المنظور الإسلامي.

Abstract:

The importance of this article comes in to show the possibility that It can be provided by political science towards adopting other analytical approaches that help the researcher in understanding social and political phenomena, especially those that fall in closed political systems. And to highlight their political cultures and define the nature of the relationship of their states with their civil societies in the Arab -Islamic vision.

Keywords : Political science, analysis tools, civil society, Islamic perspective

المؤلف المرسل: علي بن طاهر

1. مقدمة:

من البديهي أن التعرف على طبيعة أية ظاهرة لا يتم إلا بإخضاعها في سياق حقل معرفي مبني في الأساس على منظومة مركبة من المفاهيم. و الدراسة التي تبني إطارها التحليلي على هذا الأساس من شأنها أن تزيل اللبس عن أي غموض قد يعيق في الأخير التعاطي مع الواقع اجتماعيا وسياسيا. غير أن من بين المفاهيم المستخدمة والتي تعتمد عليها عمليات البحث، يبقى النظر إليها على أنها منظومات نهائية تأخذ طابعا ثابتا غير قابلة لأن تتكيف فتأخذ معنى مختلفا ضمن أنماط ثقافية وسياسية أخرى. وتظل الرؤية البحثية إليها تصنفها على أنها منظومات مفاهيم مكتملة لا تسمح بإجراءات البحث فيها بإدخال مراجعات على نظرياتها ومقارباتها التحليلية، طالما أنها تعكس حاضرة اجتماعية وفكرية غربية وُجدت فيها. ومن بين أهم المفاهيم التي تدخل تحت مظلة هذا التحليل في علم السياسة والتي حظيت في هذا الخصوص باهتمام أكبر إذا قيس بغيرها من المصطلحات والمفاهيم ذات المعنى الخاص: " المجتمع المدني" وهو مفهوم حرص أصحابه على أن لا يتم استخدام مداخله التحليلية إلا ضمن النسق المعرفي الذي وُجد فيه، وهو ما يجعل عملية البحث في هذه الحالة وفي نظر البعض عملية صعبة ومعقدة وفي اللحظة التي يتم فيها الانتقال إلى دراسة تراكيب الثقافات الأخرى وجماعاتها ومؤسساتها.

علاوة على ذلك، فإن علم السياسة لا يحتفظ بمعيار واحد أو قانون ثابت يلاحظ فيه كل المتغيرات الكامنة في الظواهر السياسية، لأن الأنظمة السياسية مختلفة ولكل نظام فيها تقاليده وثقافته وتاريخه الخاص (D.Kavangh 1983,p55) الذي يفرض نموذجا معينا من الديمقراطية وحجم سلطته التي يمتلكها ودور الجماعات التي تتموقع فيه وبالتالي فلا يوجد مطلقا نموذجا معرفيا واحدا يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة وأن يتعامل مع المعلومات والعوامل المؤثرة. (عارف 2002، ص59)

الإشكالية:

بناء على هذا الأساس ألا يمكن تحديد إطار للبحث تُفسر فيه الظواهر السياسية من منظور مقارن وفي الحدود التي يسمح بها علم السياسة، طالما لا يوجد هنالك قانون ثابت يتحكم في كيانات النظم الاجتماعية والسياسية و طالما أن المفاهيم غير المصطلحات، غير مرتبطة بأصل نشأتها بل بالتراكيب

الاجتماعية والسياسية المختلفة؟ و ألا يتطلب الأمر إتباع رؤية منهجية معينة يتم من خلالها جعل مفهوم المجتمع المدني قابلا للفهم والدراسة والتحليل في حالة تطبيقه على خصوصية بيئة النظم السياسية والاجتماعية العربية والإسلامية دون الخروج عن سياقه المعرفي الذي وُجد فيه؟

الفرضية المحورية:

إن استخدام الأدوات المعرفية لعلوم السياسة في تحديد معنى ومضمون مفهوم المجتمع المدني في تراث الفكر السياسي العربي والإسلامي ممكنة في ظل المراجعة التاريخية وقابلة للدراسة حتى ولو تخطت المنهجية المتبعة تركيبة البيئة التي ظهرت فيها المصطلحات.

ومن أجل تحليل الإشكالية المطروحة و إثبات فرضية البحث تم الاعتماد على المحاور الآتية:

المحور الأول: مقصد علم السياسة وعملية نقل المفاهيم.

المحور الثاني: حدود صلاحية مفاهيم علم السياسية في فهم النوع الآخر من ثقافات النظم.

المحور الثالث: رؤية علم السياسة لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الإسلامي.

2. المحور الأول: مقصد علم السياسة وعملية نقل المفاهيم

يرى البعض بان عملية البحث المهمة بنقل مفاهيم ومحاولة تطبيقها على النظم والجماعات الأخرى تبقى عملية صعبة التطبيق لأن مثل هذه المفاهيم "المجتمع المدني - " يظل ظهورها مرتبطا بالغرب، أي في بيئة سياسية وثقافية واقتصادية مغايرة تماما ويبقى استخدام المقاربات فيها ضمن معايير معينة لا يمكن تعميمها على بقية ثقافات وأمزجة الأنساق السياسية والاجتماعية المختلفة. وهي في الأصل مفاهيم تهتم بتطوير النظرية السياسية داخل النظم السياسية الغربية ومن الأمثلة على ذلك:

- مفهوم النظام السياسي عند (دافيد إستون) D.Easton هو مجال يهتم بدراسة خصوصية النظام السياسي في أمريكا. (داوسن، 1990، ص39)

- مفهوم النخبة السياسية عند (رايت ميلز) R.Mils هو مجال يبحث في طبيعة الأدوار المؤداة داخل النظام السياسي الأمريكي.

- مفهوم النخبة عند (متشلز) Michels هو مفهوم تدور دراسته حول الأحزاب الاشتراكية في أوروبا خلال السنوات ما بعد الحرب وعلى الأخص الحزب "الاشتراكي الألماني".

- موضوع الظاهرة الحزبية ومعاييرها التي اعتمد عليها (موريس دوفيرجييه) M. Duverger في تصنيف الأحزاب السياسية هي في الأصل معايير مستخدمة في تصنيف الأحزاب داخل النظام السياسي الفرنسي.

- مفهوم الثقافة السياسية عند (ليسيان بآي) L. Paye و (غبريل ألموند) و (سيدني فيربا) الذي يبحث في طبيعة القيم التي تُؤسس عليها ثقافة الغرب السياسية. (verba, 1965,p500-513)

- مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي هو في العموم يعكس خصوصية المجتمعات والنظم السياسية الغربية ولا يمكن أن يتواجد إلا في ظل وسطها الاجتماعي والسياسي حسب ما تشير إليه التصورات النظرية المؤصلة للمفهوم. لكن إذا كان يُقصد به في فترة تاريخية معينة المجتمع "البرجوازي" المستقل عن سلطة الدولة، فهل أن عملية البحث في هذه الحالة متعذرة في معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين شمولية الدولة والمجتمع المدني المهيمن عليه في النظم التي تبدو مغلقة؟

فهل أن عملية البحث السياسي بهذا المعنى غير ممكنة؟ وهل تتطلب بالضرورة توفير جميع الشروط والمواصفات التي مر بها سياق العقل المعرفي الغربي؟ و بالمقابل ألا تفرض مجالات البحث المستمرة على الباحثين تضافر الجهود نحو التعامل مع الواقع كما هو وذلك من خلال الانطلاق من خصوصيات الظواهر السياسية في إطار جملة المراجعات والتعديلات التي يفرضها البحث العلمي نحو استخلاص نظرية مؤسسة من الواقع؟ فإذا كانت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في النظم الأخرى على سبيل المثال تتميز بخصوصية معينة، فيمكن لعلم السياسة الاهتداء إلى مقارنة معينة تحاول فهم أسباب وجود هذه العلاقة من خلال دوافع كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

الجواب الأولي عن ذلك وهو لا يُشترط في هذا المقام تطبيق الشروط والمواصفات نفسها التي تواجد في ظلها المجتمع الغربي، لأنه إذا بقيت العملية البحثية حبيسة هذه الشروط والمواصفات التي عرفها الفكر السياسي الغربي، فلن يعد في مقدور علم السياسة فهم النوع الآخر من الثقافات والنوع الآخر من الديمقراطيات. إذ أن كل مجتمع له فكره السياسي وفلسفته وأيديولوجيته. وتأتي المراجعات التي تفرضها

عملية البحث المستمرة لتؤكد حركية الظاهرة السياسية وقابليتها للدراسة والتحليل والتي لا تخضع لقانون ثابت، بل الأزيد من ذلك تُضفي على مجال العلم الذي يدرسها نوع من الحجية العلمية ولا تنفي ولا تشكك في أهميته من جهة، لكن في إطار وضع بعض الشروط الملامسة لحدود العلم عند نقل المفاهيم من بيئتها الأصلية التي ظهرت فيها إلى بيئة مغايرة من جهة أخرى. وهو مقصد علم السياسة الحديث القادر على دراسة وفهم الظواهر السياسية في ظل عالم متغير ومجتمعات متباينة.

يصبح من الصعوبة بمكان أن تبقى هذه المفاهيم خاصة نموذج معين بذاته، بل هي خاصة قابلة للتعميم كلما تعمد فيها الباحث على عدم تجاهل أبعادها التاريخية والوظيفية وما محاولات (روبرت ماكيفر) Robert maciver و (روي ماكر يدس) Roy macridis إلا مجالا موضحا لهذا المسعى البحثي المتجه نحو صياغة -نظرية عامة- يمكن أن يهتدي إليها الباحث في فحص العلاقات السياسية داخل المجتمعات المختلفة. فمعيار تنظيم السلطة السياسية والعلاقة بين السلطة وسلطة الجماعات السياسية الأخرى وموقعها داخل النظام السياسي، هو خاصة عامة يمكن أن تُقام به المقارنة.

يمكن اعتبار أيضا الدراسة المتميزة التي قام بها (روبرت دال) (dahl, 1989) التي تهدف إلى التعرف عن خصوصية النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة ودرجة توفر الاستقرار فيها إنطلاقا من متغير الديمقراطية الذي جعله كمفهوم مفتوح لا يخص نمودجا بعينه وإنما يمكن استخدام مضمونه للتعرف على خصوصية التركيبات الاجتماعية والسياسية المختلفة ومعرفة مدى ديمقراطية نظمها من خلال طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

كذلك ما قام به كل من (غريبال ألوند) G.almond و (بنجام باول) B.powel و (روبرت مندت) R.mundt (درويش، 1975، ص284) من إسهامات معرفية إضافية تستند بشكل كبير على توظيف المدخل الوظيفي في فهم السياسات العامة للدول ومجتمعاتها المدنية من منظور مقارن، يدخل أيضا ضمن إطار هذا المسعى البحثي الذي يواكب في المقام الأول التطور الحاصل في المضمون والذي يجعل المفاهيم تعبر عن لحظات وظيفية غير قابلة للاكتمال أي غير مكتملة. وهو ما يعطي الانطباع بأنه ثمة إمكانية

للحديث عن وجود نوع من الصلاحية للمفاهيم عندما يتعلق الأمر بدراسة بيئات مغايرة لها خصوصيات مختلفة.

معنى هذا أن ثمة نماذج اجتماعية وسياسية أخرى يجب أن تُدرس وتُفسر خصائص ظواهرها طالما أنها تختزن هي أيضا مجموعة تفاعلات تؤثر وتتأثر بالبيئة التي حولها. ومعنى هذا أن عملية تطوير المفاهيم يجب أن تتجاوز سياقها المصطلحي "الغربي" الذي وُجدت فيه وأن تأخذ بعين الاعتبار تعدد وتنوع واختلاف نماذج نظم الدول المتواجدة في عالمنا المتغير اليوم.

3. المحور الثاني: حدود صلاحية مفاهيم علم السياسة في فهم النوع الآخر من ثقافات النظم

إن التقيد بالحدود المعرفية والمنهجية التي تفرضها خصوصية البيئة المتغيرة، هو في الأصل اتجاه الباحث نحو اختيار أدوات علم السياسة أو محاولة منه في تطوير مقارباته حتى يصبح علما قادرا على التعامل مع مجتمعات وثقافات أخرى انطلاقا من الواقع الاجتماعي والسياسي، متجاوزا بذلك التنظيمات المستوردة والمفاهيم الجاهزة أو الموضوعية. فالدولة تختلف باختلاف نظمها السياسية وثقافتها السياسية ومجتمعاتها المدنية. ومن هنا يصبح علم السياسة جديد في طريقة تناوله لموضوع الدولة - السلطة - النخبة السياسية - الثقافات السياسية - المجتمع المدني.

1.3 الحدود المعرفية:

إن القاسم المشترك للتعريف التي سبق ذكرها هو التقائها في مجال واحد، هو مجال السياسة العام لكن درجة الاختلاف تكمن في كون أن كل تعريف من هذه التعاريف يعكس مجالا سياسيا خاصا ضمن المجال السياسي العام، فالدولة مثلا تجد مجالها في حماية المصالح والمجتمع المدني يجد مجاله في الحد من سلطة نزوات الدولة والثقافة السياسية تجد مجالها في التعبير عن المشاعر والرموز والمواقف تجاه القضايا وهذا ما يفرضه الوسط الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الثقافة السياسية للمجتمع بشقيه السياسي والمدني.

يصبح الحديث عن السياسة كممارسة من خلال سلوك وتصرفات الجماعات السياسية إما لصنع سياسة ما أو الاتجاه نحو امتلاك السلطة، أو الوصول إليها عن طريق الثقة أو من خلال تغيير النظام

السياسي القائم الذي يَحْتَرَنُ مصالح متداخلة ومتشابكة تتسع أو تنقلص باتساع أو تقلص نشاط السلطة والجماعة السياسية المبعدة.

وليس من شك في أن النظام السياسي "بمعناه العام والشامل يختلف مفهومه من دولة لأخرى تبعاً لوجود أو عدم وجود قوى اجتماعية فعلية، إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحاكم كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومدى الأدوار التي تسهم بها الأحزاب والنقابات في تسيير الحياة السياسية وتأثير كل ذلك على مراكز القوى الرسمية لسلطات الدولة أي الحكام وعلاقة هؤلاء الآخرين بالأفراد" (الخرزجي، 2004، ص 26)

ليس من شك أن الدولة والمجتمع المدني وثقافتهما السياسية كلها مفاهيم تختلف محتوياتها ومضامينها من نظام إلى نظام آخر. وبالتالي فلا يجب النظر إليها على أنها مفاهيم ثابتة من حيث كونها خضعت لبيئة تاريخية معينة لا تخص سوى التطور الحاصل الذي عرفته التجربة الغربية بمخزون تاريخي تراكمي مشكل للرأسمالية، بل أيضاً إلى تطورات تاريخية أخرى لا تتطلب بالضرورة أن تتشابه متغيرات يبيئتها مع البيئة الأصلية التي وُجدت فيها المفاهيم.

يجب أن تعبر المفاهيم عن معطى تاريخي تطوري عام، تستحضر من خلاله تطور كل الأنساق الاجتماعية والسياسية طالما أن السياسة لا تمثل في الأخير سوى مصالح متشابكة ومتفاعلة تعرفها مختلف الكيانات التي تسمى الآن بالأنظمة أو الدول أو بتعبير أدق المجتمعات السياسية.

طالما لا يوجد هنالك مجتمع سياسي واحد، فهذا يدل على أنه بالإمكان الحديث عن وجود ثقافات سياسية مختلفة وعن وجود مجتمعات مدنية غير متشابهة، يختلف حضورها بطبيعة الحال بسبب الموقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي تحتله هذه الكيانات داخل دولها وأنظمتها. والأهم في هذا التحليل أن لا تبقى العملية البحثية أسيرة للتطورات الضيقة بل مفتوحة بحيث تستجيب لكل التطورات المجتمعية وتفيد في الكشف عن خصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي المراد دراسته.

إذا كان يتعين على المفاهيم أن تعكس هذا المعطى التاريخي التطوري العام الذي تتموقع بداخله كل الكيانات الاجتماعية والسياسية، فإنه كتحصيل حاصل تصبح مفاهيم الدولة والمجتمع المدني والثقافة

السياسية في الأنظمة المغلقة كمفاهيم بإمكانها أن تخضع هي أيضا إلى قراءة تحليلية من هذا القبيل، مدعوة إلى استحضار أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن اللحظات التاريخية المتطورة للدولة والمجتمع المدني والمستوعبة للتحويلات مهما كانت طبيعتها وخصوصيتها. تصبح المفاهيم المستخدمة بهذا الشكل ترفض أن يتم دراسة وتحليل مضامينها خارج إطار تكوينها التاريخي وخارج مخزونها الثقافي وخارج مردود ملكية نخبها المنحدرين والمتدرجين اجتماعيا واقتصاديا ضمن المجال المتواجد فيه. إذ أن النخب والجماعات السياسية التي تحقق لها قدرا من السيطرة والتحكم، هي التي أوجدت الدولة وهي التي أوجدت الأجهزة والمؤسسات التي تشرف بدورها على إدارة السياسة العامة ضمن ما تفرضه طبيعة العلاقة التي تجمعها أو تقيمها مع مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي فإن خصوصية المفاهيم الواردة في الموضوع لا يمكن أن تُفهم إلا في إطار الصورة التاريخية المحددة وفي إطار واقع البناء الاجتماعي والسياسي المعين كتعبير عن الثقافة السياسية السائدة لدى الجماعة السياسية والمدنية وطبيعة السلطة التي يفرضها النظام السياسي القائم.

تصبح المفاهيم بهذا الشكل لا تمثل نظرية معينة، وإنما متغيراتها المتنامية ضمن حركية النظم السياسية غير المتشابهة بإمكانها أن تستخدم في بناء النظرية ومن هذه الزاوية الوظيفية الحركية تصبح المفاهيم لا تعبر إلا عن إطار تحليلي مفتوح يعتمد أساسا وفي المقام الأول على الأداء الفعلي للمجتمعات خلال فترة معينة من الوقت.

2.3 الحدود المنهجية

تساعد هذه المعايير المقترحة الباحث على محاولة تجاوز التحفظات البحثية التي تعترض على استخدام هذه المفاهيم وتدفع عملية البحث فيها إلى الاستفادة من ذلك الإطار التحليلي المتشعب، وتحاول في الوقت نفسه التأكيد على إمكانية صلاحية تطبيق أدوات التحليل وبالتالي توظيف بعض مداخلها بهدف فحص محتوى العلاقة والتعرف على ما يجري داخل العملية السياسية في حدود ما تسمح به الدراسة من الناحية المنهجية.

وتبعاً لذلك، فإنه يمكن لعلم السياسة فهم كيف تشكلت العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في هذه النظم من خلال مدخل الثقافة السياسية الذي يمكن أن يظهر كمتغير مستقل تقاس به طبيعة علاقة الدولة بمجتمعها المدني. ويأتي حسب تصور (غبريال الموند) G.Almond كمفهوم متغير تمثل فيه الثقافة السياسية مجموع الميول والنزعات وهذه الميول تارة تكون توافقية وتارة تكون تصارعية. (دوفرجيه، 2000، ص 92-93)

يبقى مفهوم الثقافة السياسية في بيئة هذه النظم بناءً على متغير "الميول والنزعات" في بعده التاريخي والوظيفي يمثل مقارنة قابلة للاستخدام، بحيث يمكن التعرف على جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنطلاقاً من طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الدولة وطبيعة النظام السياسي والمنخرطون فيه وموقع -اللاعبين- الآخرين وتوجهاتهم السياسية المختلفة وتعبير آخر طبيعة الثقافة السياسية التي برزت في فترات مختلفة من الزمن.

فهناك ثقافة سياسية تشكلت ما قبل الدولة وبالضبط في ظل الحركات الاجتماعية والسياسية في كثير من النظم السياسية في العالم الثالث وإفريقيا وعلى المستوى العربي بصفة خاصة وهناك ثقافة سياسية أخرى برزت في مرحلة بناء وطنية دولها وما بعدها وبدون شك كان لها تأثيراً فيما بعد على علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني حتى في فترة التحول أو الانتقال نحو الديمقراطية خلال ما يعرف بالموجة الثالثة.

يمكن التعرف على هذه العلاقة من خلال وظيفة هذه الميول والاتجاهات وهذه القيم والمهارات الاجتماعية والسياسية ومن خلال وظيفة العناصر والمؤسسات ومعرفة ما إذا كان أدائها يتجه نحو التوافق أو التعارض. وعموماً فإن وظيفة هذه الميول والاتجاهات إنما تحدث ضمن مستويين اثنين: مستوى الدولة ومستوى المجتمع المدني. وهي المستويات التحليلية التي وجب اختيارها والتركيز عليها أثناء التفسير والتحليل على أساس أنها تمثل مفاهيم مرجعية ذات منظور أوسع يمكن من خلالها فهم خصوصية العملية السياسية في هذه النظم. أسبقية التحليل الوظيفي إذن على أي تحليل آخر، هي أساس التحليل في هذا الموضوع واستخدامه أمر مهم خاصة إذا ما تم التركيز على المتغير التاريخي. لذلك فإن المقاربة المنهجية المعتمدة يجب

ان تكون "وظيفية" وهي المقاربة التي تمكن الباحث من معرفة طبيعة العلاقة السائدة بشكل ملائم إلى حد ما.

4. المحور الثالث: رؤية علم السياسة لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الإسلامي

إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع ظهوره إلى سياق نظريات التعاقد الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، وارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي بدءاً بالفكر الكلاسيكي والليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطأ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح، متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في كل المجتمعات. فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة "ارتباطه بالبرجوازية" وأما المفهوم يتعدى ذلك ويصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة والخصوصيات الثقافية المتنوعة وبهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي، إلا أن المفارقة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني وهذا بطبيعة الحال راجع إلى درجة الثقافة السياسية السائدة.

فمن الخطأ أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة والجاهزة "المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازي"، فهذا عمل يضلّل الباحث وقد يضلّل العملية البحثية برمتها ومن ثم وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن تُطرح الأسئلة التالية وفقاً لما يلي:

- هل المجتمع المدني هو بالضرورة المجتمع المقابل للمجتمع البرجوازي؟
- هل هو مفهوم ثابت يُستخدم في تحليل المجتمعات؟
- هل هو بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته سوى من ماركس وهيكل وغرامشي؟ وهل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والمحلية لمصلحة مبدأ "المواطنة"؟ وكيف يتم تحديد معناه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي؟

عندما يُقال أن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتساوى المجتمع المدني مع المجتمع البرجوازي ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية الاقتصادية، خصوصاً عندما يُوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة

بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطأ جدا أن يبقى متغير "الرأسمالية" في علم السياسة هو المتغير المستقل الذي يُستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

ثم إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخدامه في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلية الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تساوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي وبالتالي فلا ينبغي أن يُلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تُطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يُلمس المفهوم المتحلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام و الأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجهه نحو الغاية الأخلاقية المحددة. (ماركوز 1979، ص 204-205)

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة و المتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل الدولة. والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات (badie 1979,p104-105) تنظيمات المجتمع المدني، على أساس أن الدولة كما يرى هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور العام رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تُعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رحم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية. تقبل فيه الدولة بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار

الرقابة وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي و استقلاليتها مؤسساتها المستمّدة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية ب "السلطات المضادة". ومن هنا فإذا كان المجتمع المدني يعكس في هذا المنظور العام أوجه العمل الطوعي المؤسسي المستقل نسبيا عن إشراف الدولة و المهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فهل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي والإسلامي في الممارسة التاريخية على المستوى العملي؟

هناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي والإسلامي، لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا تركز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية والدفاع عنها كمعالم رئيسية للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية، وهو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي بهدف الفصل بينهما، فلا يجد حينئذ أساسه الأيديولوجي إلا في تفاعلات ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية. (حماد 1992، ص146)

بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني "وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم بمجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج". (الصورياني 2004، ص18)

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض وأن عملية بناء المجتمع المدني، تتطلب وجود علاقات وقوى إنتاجية متينة ومتطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل

جوانب البنية الاجتماعية بكل تفاصيلها وتسمح بالتطبيق الملائم والانتقال التدريجي والنوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

هناك رأي آخر ينطلق من زاوية أخرى ويعتبر المؤسسات الوراثية والعائلية في التاريخ العربي والإسلامي هي المقدمة المشكلة لنواة المجتمع المدني وهي أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي "الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنواناً ثابتاً في خطابها وأدبياتها"، فما هي مظاهر هذا الوجود؟ وهل أن أصول الفكر العربي الإسلامي وقيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري والعملية؟

إن معظم الكتابات والدراسات المتجهة نحو هذا المنحى التي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو التي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية، فهي في حقيقة الأمر تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زاوية دفاعية عن الفكر في الوقت الذي لا تخفي فيه إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتساوى فيها المدني مع الديني.

إن مفهوم "المجتمع المدني" في مضمون هذه الدراسات ومن منظور علم السياسة، ليس أمراً جديداً على التراث الإسلامي وعلى الحضارة الإسلامية "فالدولة والمجتمع والحكومة وفقاً للنص الإسلامي ووفقاً للممارسات الحضارية الإسلامية - فيما عدى بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قداسة لفرد أو حاكم أو مؤسسة بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام سياق مدني في جوهره حتى ولو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح". (مورد 2003، ص105)

تستدل هذه الدراسات وفقاً للخبرة الاجتماعية والسياسية خلال التاريخ العربي الإسلامي نموذج مجتمع المدينة الذي أقام دولته المتوافقة معه، بناءً على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية القائمة على الحرية والمساواة والتسامح والتعاون، والتي مثلت فيه إدارة الرسول (صلى الله عليه

وسلم) إطارا تتوافق فيه الدولة مع المجتمع ويتوافق فيه المجتمع مع الدولة. (الانصاري 2002، ص22-24)

إن فكرة العقد الاجتماعي هنا وفق هذا الرأي لا تبدو افتراضية كما هو الشأن عند (روسو) J.Rousseau عندما يعلن ذلك في كتابه الخاص بالعقد الاجتماعي ضمن إطار نظري افتراضي في ما ينبغي أن يكون، بل هي تعبر عن صورة مصغرة لواقع اجتماعي وسياسي ضمن فترة تاريخية معينة وهي مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وفترة الخلافة لرئاسة الدولة من بعده والتي تمت عن طريق "البيعة" الممثلة لمبدأ "سيادة الأمة" كما تشير الأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الإسلام.

إذا كان المجتمع المدني قد مثّل في الغرب وفي بداية تأسيسه مجتمع السلطة المطلقة عن طريق عقد إيجابي مثالي يقيم نظاما اجتماعيا تهرمه المنافسة الحرة بين الذات المستقلة التي تبحث عن إشباع الحاجات الخاصة دون معرفة المراتب الاجتماعية في ظل نشوء الرأسمالية، فإن المجتمع المدني مثّل في ديار الإسلام وفي بداية نشوئه مصلحة الجماعة دون تجاوز حقوق حريات الفرد بناء على وثيقة عقد تبرمها مؤسسات الأمة المتمثلة في أهل "الحل والعقد" التي تقوم بدورها باختيار "الإمام مقابل التزامه بحراسة الدين وسياسة الدنيا". (عبد الله 1986، ص56)

يبدو المجتمع المدني هنا مع بداية التأسيس في دولة المدينة وفي ظل عهد الحكومات كما يسميها (حسن مؤنس) في كتابه "عالم الإسلام" متوافق مع المجتمع السياسي، لكن يحدث الانفصال بينهما في ما بعد وبالضبط في عهد حكومات القهر والتغلب وحينها ظل المجتمع المدني في طريق والدولة في طريق آخر، إلا أنّ الملفت للانتباه كما يشير "صاحب الكتاب" أن الدولة لم تستطع أن تبتلع المجتمع المدني كما حصل في النظم الشمولية ولم تقم بتهميشه والسبب في ذلك راجع إلى كون أن المجتمع المدني ظل هو أساس الوجود الإسلامي. (مؤنس 1973، ص24-27)

لقد ظل المجتمع المدني فاعلا في ظل الدولة القائمة من خلال استقلالية علمائه في الفتوى والتشريع والتثقيف واستقلالية قضائه وظلت تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية تطبع الفضاء

المجتمع الحر، المتجه نحو اختيار أدائه التطوعي والذي تقوم به المساجد والأوقاف والزوايا والطرق الصوفية ونقابات الحرف والصنائع وجماعة العلماء وأهل الإفتاء ونقابات التجارة. (مؤنس ح، 1973، ص211)
إن الحجية العلمية التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات في إمكانية الحديث عن وجود ما يسمى بالمجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية هي المقاربة الخلدونية وما تضمنته من مفاهيم يمكن استخدامها في النظر للمفهوم من زاوية سوسيولوجية مساعدة على التفسير والتحليل.

يُسمى المجتمع المدني في "مصطلحه الحديث" عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلا في ظلّه ضمن عملية التحول من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنضج فيه "العصبية". وهو الشرط الذي يضعه بن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لا بد من عصبية كبرى جامعة للعصائب، مستتبعة لها، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة". (ابن خلدون 2003، ص522)

يضيف (ابن خلدون) "فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى" (ابن خلدون 2003، ص245)، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك، تجمعاً حضرياً يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة. وتظهر الدولة هنا في المقترّب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة ومن ثمّ فبقائها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراره.

هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة وهذا هو المجتمع المدني الناشئ في سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية التي تؤكد على مدنية المجتمع التي ظلت تكويناته طرفاً فاعلاً ضمن العملية السياسية، وظل فيها المسجد محورياً فاعلاً ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى

النظم السياسية طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي. لكن هل استمر هذا الأداء الفعلي التطوعي الحر والمستقل لتكوينات المجتمع المدني ضمن عملية انتقال النظم خاصة في خضم تصارع وتصادم النخب على السلطة في فترة تخلصها من القبضة الاستعمارية وانتقالها إلى بناء الدولة الوطنية والقومية؟

إن الشيء الذي حدث هو ابتلاع المجتمع المدني كلية والسيطرة عليه وجعله خاضعا للدولة، مما جعل قدرة المشاركة متضائلة تارة ومعطلة ومنعدمة كلية تارة أخرى، لأنها من الناحية الواقعية لا تمثل سوى مصالح معينة ضمن أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم ولا تقوم سوى بكسب التأييد وإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة. فثمة إذن أنظمة سياسية ظلت مغلقة أمام "مطالب المشاركة السياسية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يُسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسيات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة". (معوض 1993، ص 137-150)

إلى جانب إفراغ المسجد من محتواه ومضمونه الحقيقي وإبعاده عن كل ممارسة سياسية، سعت هذه النظم المغلقة إلى إلغاء كل تنظيم يحاول أن يبلور مطالب وحاجات الفئات الاجتماعية والسياسية وعلى إثره ظلت تنظيمات المجتمع المدني مسلوقة من كل الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية ولم تعد تمثل مجموع الوسائط التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة من جراء إشاعة ثقافة الخضوع وسلب امتيازات المواطنة. (معوض، الفساد السياسي في الدول النامية، 1987، ص 3-30)

يتحول المجتمع المدني هنا إلى مجتمع آخر، من مجتمع يحتضن النشاط ويؤطره بمحض إرادته ويقوم بجميع الأدوار لصالحه، إلى مجتمع مدافع عن مكاسب النخب النافذة في الحكم ويقوم بتوظيف جميع تكويناته من أجل بقاء وديمومة النظام السياسي. وهو ما يتطلب اليوم في نظر البعض إعادة اكتشافه كما وُجد في التراث العربي الإسلامي والانتقال به إلى طور جديد من أطوار التحضر والتمدن، لأن الفكر الإسلامي يؤكد في الأصل على مدنية المجتمع ويدعو إلى استعمال العقل في التدبير والتعبير عن حاجات

الغير ومنع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان دون إضعاف الدولة ولأن عملية التنمية شأن عام تتطلب حضوراً مشتركاً لكل من الدولة والمجتمع المدني.

لكن المشكلة التي تظل قائمة وهي كيف يمكن إقامة مؤسسات للمجتمع المدني ذات استقلال نسبي في إدارتها وتديرها ضمن إدارة وتدير الدول؟ وإذا كانت فكرة مدينة المجتمع المتظهرة في التنظيم الجماعي والتوجه الأخلاقي والعمل التطوعي الأهلي مطلوبة في المنظور الديني والاجتماعي. فكيف يمكن جعلها قابلة للتوسع؟ وإذا كان العمل الأهلي النابع من الموروث العربي الإسلامي، فكيف نجعله اليوم يعبر عن حاجات المجتمع حتى يساعده في تحقيق الانسجام والتماسك، دفاعاً عن حقوق الإنسان وجعله مواكبا للتعددية الديمقراطية؟

فإذا كانت الجماعات الأهلية الإسلامية بموروثها العائلي والقبلي قدمت خلال الدول الغازية والاستعمارية نموذجاً للدفاع ومواجهة التحدي، وإذا كانت مدارس الصوفية والزوايا والمساجد ومؤسسات الوقف مثلت نموذج المؤسسات التي حاولت أن تستقل بفضل مخزونها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الثقافة الكولونيالية، متخذة العمل الإرادي محورا رئيسيا في تحقيق أغراضها، فكيف يجعلها اليوم علم السياسة تمثل المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن الاهتمامات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية في ظل تعقد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدولة من جهة والمجتمع الذي يسمى مدنيا من جهة أخرى؟

إذا كان العلماء بالنظر إليهم "مؤسسة أمة تعكسها نماذج متنوعة في التاريخ الإسلامي، مادة المؤسسات القادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية"، فهل بإمكانهم في ظل شمولية النظم السياسية تمثيل العمل الطوعي الجماعي المستقل، دون أن يكونوا محل اختراق من قبل آليات السلطة ودون أن يكونوا واجهة لانتماءات سياسية؟ وهل يمكن أن يستقل المسجد عن تغول سلطة الدولة دون أن يتم توظيفه لخدمة أغراضها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟

5. الخاتمة:

تبقى الفكرة العامة المشار إليها في هذا المقال، تنظر إلى مفهوم المجتمع المدني على أنه ليس مفهوما مرتبطا بمناخ ديمقراطي محدد سلفا والذي هو نموذج الديمقراطية الغربية المطبق في بريطانيا والولايات المتحدة، بل أن وجوده مرتبط بوجود ممارسات سياسية مدنية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية والتعليمية والدينية والحزبية. وقد توجد هذه الممارسات في أي كيان اجتماعي وسياسي يُشترط فيه توفير الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي المعقق للسلوك المدني المشارك في أوسع مجالات الحياة السياسية بواسطة التمرس على حل المشاكل و التنازع السياسي بالأساليب السلمية ضمن مجموعة الوسائط التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة.

يبدو مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل وفي نظر علم السياسة غير مرتبط بمنحى سياسي معين ، بل بمنحى إيديولوجي متنوع يفتح بكامل أفكاره القيمية والمصلحية الطريق أمام أساسيات البحث العلمي في التعرف على بداية تشكل الدُول وكياناتها الاجتماعية من دون الارتكاز على افتراض تتوافر فيه نماذج محددة سلفا و تُفسّر على أساسها النظم والظواهر السياسية و لأن الواقع يبين أن حركية هذه المؤسسة ونعني بها المجتمع المدني لا تخضع في الغالب إلى حاضرة البيئة الرأسمالية المقترنة بتواجد المجتمع البرجوازي، بل تتم نتيجة تفاعل مستمر بين عوامل إنسانية و اقتصادية و اجتماعية تمثل فيه الدولة واقعة تاريخية وتعايش بداخلها الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

يجب أن تفرض الاتجاهات الحديثة في علم السياسة مدخلا تحليليا يُفَرّق بين أشكال الدول ومجتمعاتها المدنية ومضمونها ضمن مجال سياسي يكون معبرا أكثر عن التساؤلات المحورية التي يثيرها الواقع الاجتماعي والسياسي. وهو عملية مطلوبة خاصة إذا تعلق الأمر بإبراز العلاقة التي تقيمها الدولة مع مجتمعاتها المدنية. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلاّ الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلاّ بمشاركة المجتمع المدني.

انطلاقا من العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع المدني والتي يحاول الاتجاه التحليلي الحديث في علم السياسة، المساهمة في إبرازها بناء على أدواته التحليلية المفسرة والتي تساعد الباحث في الدراسات

السياسية وفي الأبحاث المتعلقة بسوسيولوجيا السياسة أن يفهم جزءا من حيثياتها في مختلف النظم السياسية. يبقى مفهوم المجتمع المدني في المنظور الإسلامي يفرض نفسه هو الآخر ويفرض على علم السياسة اختبار طبيعة مكونات وعناصر بيئة التراث العربي والإسلامي بغرض تحديد العلاقة مع البناء الاجتماعي والثقافي و الذي يشغل فيه المجتمع المدني حيزا واسعا.

ومن هنا وما نستطيع التركيز عليه في الأخير وضمن الحديث عن صلاحية استخدام مفهوم المجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية يجب أن تخضع عملية البحث إلى ضرورة التعامل مع المعايير التالية:

- المعيار التاريخي أو الزمني :

والهدف منه اقتباس المقاربة التي تعتمد على تحليل البناء التاريخي ومحاولة تعميمها من أجل فهم أكثر لنظم الدولة ومجتمعاتها المدنية وثقافتها السياسية المشكلة في ظل السياقات التاريخية المختلفة التي يمكن أن تكون مسعى بحثيا يتم بمقتضاه معرفة فيما تكمن أوجه الخلاف بين الكيانات السياسية والاجتماعية. وفي ضوء هذه الرؤية التاريخية يمكن فهم كيف تشكلت الدولة ومؤسساتها القانونية والسياسية وكيف تشكلت الوسائط والعلاقات الأخرى في إطار الثقافات السياسية أو ربما الأيديولوجيات التي تحملها. يفرض هذا النوع من التحليل التعرف على الكيفيات المختلفة التي تكونت وفقها علاقة الدول بمجتمعاتها المدنية في ضوء خصوصية تاريخها وخصوصية نخبها ونظمها الاجتماعية والسياسية، بدليل أن كل الدول وكل النظم عرفت أشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي والسياسي وأشكالا مختلفة من الممارسات السياسية انطلاقا من خاصية عالمية النظم السياسية وعالمية البنية السياسية وعالمية الوظائف السياسية، وهو ما يجعل المفاهيم في حالة ما اذا اعتمدت على إطارها التاريخي الخاص، غير مقصورة على نموذج معين بذاته.

- المعيار الوظيفي :

معيار مكمل للأول. ويأتي بهدف الكشف عن عناصر محددة في المفهوم بشكل يجعل عملية البحث تقترب أكثر فأكثر من فهم طبيعة الموضوع وذلك من خلال الاعتماد على متغير حركية نظم

الدولة ومجتمعاتها ومؤسساتها وما تقوم به من أدوار اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مهما اختلفت صورتها أو تباينت ثقافتها السياسية.

يفترض هذا المعيار أن جميع نظم الدولة ومؤسساتها أيا كان نوعها وحجمها لها بنيات سياسية متشابهة في ترابطها البنوي، يبقى الشيء المهم والتميز فيها هو أن بقائها وتطورها مرهون بما تقدمه من أداء وظيفي. ولذلك فإن الاعتماد على متغير الوظيفة لا يستهدف أكثر من الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية ومنها الدولة ومجتمعها المدني وما يحملانه من ثقافة سياسية ومن ثم عن خواص المفاهيم التي يفترض أنها تشترك كلها في التفسير والتحليل.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

المؤلفات باللغة العربية

- إبراهيم، درويش. (1975). علم السياسة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- تامر كامل، محمد الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة/دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الإصدار ط1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- حسن، مؤنس. (1973). عالم الإسلام. مصر: دار المعارف.
- حمد، مورد. (2003). المجتمع المدني إشكالية المصطلح والممارسة، في: عبد الغفار ومحمود مورو: المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، (ط1). دمشق: دار الفكر.
- عبد الحميد، إسماعيل الانصاري. (2002). نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد الرحمن، بن خلدون. (2003). المقدمة، (ط1). بيروت: دار والتوزيع الفكر للطباعة والنشر.
- عبد الغاني، بسيوني عبد الله. (1986). الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية. بيروت: الدار الجامعية.
- غازي، الصوراني. (2004). تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، (ط1). دمشق: دار الفكر.
- مورييس، دوفرجيه. (2000). علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة (الإصدار ط2). (سليم حداج، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

- نصر، محمد عارف. (2002). *ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي - النظرية والمنهج*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- نعوم، تشومسكي. (2003). *الدولة المراقبة، حكم القوة في الشؤون الدولية*. (ترجمة محمود علي عيسى) دمشق: نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- هيرت، ماركوز. (1979). *العقل والثورة: هيكل ونشأة النظرية الاجتماعية*، (ط1). (ترجمة فؤاد زكرياء) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ريتشارد داوسن. (1990). *التنشئة السياسية/ دراسة تحليلية*. (مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المترجمون) بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- المؤلفات باللغة الأجنبية

- badie, B. (1979). *sociologie politique*. paris: presse universitaire de france.
- D.Kavangh, c. p. (1983). *Culture et Politique*. paris: Ed- economica.
- dahl, R. (1989). *democracy and its critics*. new haven: yale university press.
- verba, l. p. (1965). *political culture and political development*. princeton university.

المقالات:

- جلال، عبد الله معوض. (1993). " ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية". *مجلة العلوم الاجتماعية* (العدد1)، 137-150.
- جلال، عبد الله معوض. (1987). *الفساد السياسي في الدول النامية. دراسات عربية* (العدد4)، 3-30.

المداخلات:

- مجدي، حماد. (2003). *المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، في ندوة: "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المعاجم والموسوعات:

- جونز روبرت و إلتار ادوارد. (1999). *المعجم الحديث للتحليل السياسي*. 453. (سمير عبد الحميد، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.